

## الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية

### كمنهج في التعليم العالي في ليبيا

دراسة ميدانية على وزارتي التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)

محمود علي التير

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراتة

محاضر

m.elteer@misuratau.edu.ly

سالم أحمد الجطلاوي

كلية الدراسات الإسلامية مصراتة

محاضر مساعد

salemjt@isl.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.11.14

تاريخ القبول: 2024.11.08

تاريخ الاستلام: 2024.08.09

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الموانع الإدارية والمالية التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في وزارتي التعليم العالي بليبيا، فقد تم اختيار عينة غير عشوائية قصدية من مديري الإدارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام ووحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استمارة استبانة لمجتمع الدراسة، ووزعت من الباحثين شخصياً على عينة الدراسة والتي كانت بعدد (40) موظفاً، والتي يراها الباحثان مستهدفة محل الدراسة، وأن عدد إجمالي الاستبانات المستلمة والصالحة منها (30) استبانة أي بنسبة (75%)، واتبعت في إجراء هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام حزمة من البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لتحليل الإجابات المتحصل عليها، وتوصلت الدراسة إلى وجود موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج في وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتقني والفني، وعلى ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بزيادة اهتمام ووعي الجهات التنفيذية للدولة الليبية و تقديم الدعم المالي الكافي للبنية التحتية لوزارتي التعليم العالي، ووضع خطط ورؤى وأهداف واضحة للمراكز البحثية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم العالي، المحاسبة القضائية، الفساد المالي.

## Administrative and Financial Barriers to Including Forensic Accounting as a Course in Higher Education in Libya: A Field Study on the Ministries of Higher Education (Scientific Research, Technical, and Vocational Education)

**Salem Ahmad Eljetlawi**

College of Islamic Studies Misurata.u  
Assistant Lecturer

**Mahmuod Ali Elteer**

Faculty of Economics and Political Science  
Lecturer

### Abstract

This study aimed to identify the administrative and financial barriers that hinder the inclusion of forensic accounting as a course in higher education in Libya. The study population consisted of employees in the Libyan Ministry of Higher Education. A purposive, non-random sample was selected, comprising directors of departments, offices, centers, heads of divisions, and units of employees in higher education, research, and technical and vocational institutions. To achieve the study's objective, a questionnaire was prepared and distributed personally to the study sample, which included (40) employees considered relevant to the study. The total number of valid and received questionnaires was (30), representing a response rate of (75%). The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the collected responses. The study concluded that there are administrative and financial barriers to including forensic accounting as a course in the Ministries of Higher Education, Scientific Research, Technical, and Vocational Education. Based on the study's findings, the researchers recommend increasing awareness of the Libyan executive authorities and providing sufficient financial support for the Ministry of Higher Education's infrastructure. They also propose developing clear plans, visions, and goals for research centers to incorporate forensic accounting as a course.

**Keywords:** *Higher Education, Forensic accounting, financial corruption*

### 1- المقدمة

تعتبر المحاسبة القضائية أحد الأدوات الحيوية والمهمة التي تعمل على الحد من الغش والتحايل المالي بالمؤسسات العامة والخاصة بالدولة، والدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في زيادةطمأنة أصحاب المؤسسات باكتشاف التحايل والغش المصاحب لمؤسساتهم، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب لوضع ضوابط استراتيجية للحد من هذا الغش والفساد المالي، ونظرًا للتحديات والمتطلبات المتزايدة التي تحتاجها المؤسسات في مجال النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وحيث إن من المهام التي يقوم بها المحاسب القضائي التعاون مع الجهات القضائية بتحديد الأنشطة المالية غير القانونية التي قد تحدث بالمؤسسات، بالإضافة إلى ذلك

تساهم في تقديم أدلة وشهادات وتقارير مالية قوية، تدعم القرارات القضائية وتكشف التجاوزات المالية، هذا يدعم ويحفز النظام المالي على الامتثال للقوانين ويعزز النظام القضائي بشكل عام من خلال تقديم العدالة المالية وتحقيق التوازن في المجتمع، ومن هذا المنطلق يرى الباحثان الفجوة البحثية التي تتطلب وجود مؤسسات تعليمية عالية ومختصة، تُبادر بتعزيز قدرة الخريجين على تحليل البيانات المالية والمساهمة في التحقيقات المالية والقضايا المتعلقة بالتلاعب المالي والفساد، وتفهم برامج المحاسبة القضائية وأهميتها في الحد من التلاعب والغش، بهدف النزاهة المالية وضمان تنفيذ القوانين المالية بفعالية، والتي تكمن من خلال المراجعة الدقيقة للسجلات والدفاتر المالية وتحليل الأمور المالية وتفسيرها، لذا يُقترح أن يتم تضمين المحاسبة القضائية كمنهج دراسي لتحسين فهم الطلاب في مجالات المحاسبة والمالية وتعزيز العدالة الاقتصادية في البلاد (بوفرح، 2022).

بسبب التحديات والمتطلبات المتزايدة للمؤسسات لنظامها المالي، في مجال النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والحد من الغش والتلاعب بالمؤسسات، تطلب الأمر توفر مقومات وركائز تدعم الحاجة إلى وجود المحاسبة القضائية، ولأهميتها لهذه المؤسسات وللمجتمع ككل، خاصة مع وجود إدراك لأهمية وتفهم الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية، من المؤسسات العامة التنفيذية منها والقضائية والشركات، وكذلك من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا، وهذا ما أكدته عدة دراسات مثل: دراسة (عبد الكافي ونصر، 2022، ص. 42) حيث بينت أن المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا متوفرة، وأشارت النتائج إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة قد حرصوا على أهمية توفير المؤهلات العلمية والعملية لتطبيق المحاسبة القضائية، أوضحت دراسة (دنقر وآخرون، 2020، ص. 254) بوجود إدراك بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذي تقوم به في مجال دعم المحاكمات وكتابة التقارير وتتبع الأحداث وجمع الحقائق والبيانات ووضع الاستراتيجيات التي تقيد في الحد من الفساد المالي، وكذلك توفر المقومات البيئية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة الليبية، كما تشير دراسة (Septarina, et, al, 2014) إلى أن الممارسين والأكاديميين وطلاب المحاسبة الإندونيسيين يشجعون المحاسبة القضائية وضرورة دمجها في مناهج المحاسبة، كما تشير إلى وجود بعض الاختلافات المهمة فيما يتعلق بالطلب والاهتمام والمهنة والعقبات والمنفعة وموضوعات المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال، وهذا يعتبر مفيداً للجامعات التي تفكر في دمج دور المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال في مناهج المحاسبة، وبينت دراسة (مسعود، 2015، ص. 149)، أن الخبراء الحسابيين يدركون ضرورة توفر المهارات الأساسية المطلوبة في المحاسب القضائي في الخبير الحسابي الليبي، وأهم خمس مهارات أساسية يجب امتلاكها مرتبة حسب الأولوية: مهارات المراجعة، ومهارات المحاسبة الأساسية، ومهارات كتابة التقرير، ومهارات الاتصال الشفهي، ومهارات المحاسبة التقنية، كما جاءت دراسة (العرفي، 2018، ص. 98) بأنه يوجد إدراك لأهمية المحاسبة القضائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية (كليات الاقتصاد قسم المحاسبة وكليات القانون)، حيث تشير النتائج أن معظم أعضاء هيئة التدريس لديهم إدراك

بأن المحاسبة القضائية هي الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، وهناك حاجة من القضاء والمحاكم للمحاسبة القضائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية، أثبتت دراسة (الوردي، وآخرون، 2023. ص. 15)، بتوفر الأخلاقيات المهنية والخبرة في المحاسبة والمراجعة والفتنة والتفكير التحليلي والتعليم المستمر ومهارات القيادة لدى الموظفين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد في ليبيا، بالإضافة إلى توفر المهارات الفنية والتقنية، والذي يعزز من قدرة الموظفين بهذه الأجهزة الرقابية على اكتشاف التلاعب والغش والاختلاسات التي تعنى هذه الأجهزة بمتابعتها، وتعد كل هذه المقومات المذكورة سابقا مقومات أساسية لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، وبينت دراسة (الحيالي، 2020) توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم الأردنية، وبحيث تبين توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة القضائية، وتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب القضائي بالمؤهلات العلمية والعملية والمهارات اللازمة، وتوفرت بيئة تنظيمية وتشريعية لتطبيق المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصور عادلة في المحاكم.

واستناداً إلى ما سبق ذكره هناك إدراك للمحاسبة القضائية وأهميتها من قبل المؤسسات والأفراد الأكاديميين، كما يوجد مقومات وركائز تدعمها المؤهلات العلمية والعملية والإمكانات التنظيمية والتشريعية والمادية ولو كانت بشكل قليل في تضمين وإدراج المحاسبة القضائية كأحد المناهج العلمية في الكليات والمعاهد العليا، وخاصة في الدولة الليبية، وتسعى هذه الدراسة إلى استنتاج الموانع الإدارية والمالية التي تعيق وتعمل على عدم إضافة المحاسبة القضائية من قبل وزارتي التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني) في ليبيا، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في إطار التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا؟  
2- فرضيات الدراسة:

استناداً لسؤال الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا.  
3- أهداف الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة في جانبها النظري والعلمي واستناداً لسؤال الدراسة تم صياغة الأهداف

الآتية:

1. الإلمام بالجانب النظري بالمحاسبة القضائية وأهميتها في مناهج التعليم العالي.
2. التعرف على الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في وزارتي التعليم العالي في ليبيا (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم التقني والفني).
- 4- أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة في جوانب عدة ومنها:

الأهمية العلمية: تسلط الضوء على الموانع الإدارية والمالية التي تواجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعليم التقني والفني في ليبيا، والذي بدوره يعزز الفهم الأكاديمي للمحاسبة القضائية في التعليم.

الأهمية العملية: وذلك من خلال إبراز الموانع الإدارية والمالية التي تعيق إدراج المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي في ليبيا، والذي بشأنه يُحسن مهارات الخريجين ويُمكنهم من التكيف مع متطلبات سوق العمل. الأهمية للمجتمع: وتكمن في إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي، مما يساعد ويعزز من قدرة تلبية احتياجات المؤسسات، ويعمل على تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين ممارسات المحاسبة في ليبيا.

#### 5- الدراسات السابقة:

• دراسة (Septarina et. al, 2014) بعنوان: تصورات الممارسين والطلبة نحو موضوع دمج المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال" في الجامعات الاندونيسية.

هدفت إلى تحليل تصورات الممارسين والأكاديميين وطلاب المحاسبة فيما يتعلق بدورات المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال إذا تم دمجها في المنهج الدراسي الرئيسي للمحاسبة وكذلك الاختلافات في تصورات مدرسي المحاسبة وأكاديميين المحاسبة، وطلاب المحاسبة فيما يتعلق بالمتطلبات والاهتمامات والإمكانات المهنية والعقبات والفوائد والموضوعات التي تمت مناقشتها في دمج منهج المحاسبة القضائية للحد من الغش والاحتيال المالي، وأظهرت النتائج أن الممارسين والأكاديميين وطلاب المحاسبة يدعمون المحاسبة القضائية والاحتيال وأوصوا بدمجها ضمن المنهج الدراسي لقسم المحاسبة في الجامعات الاندونيسية.

• دراسة (مسعود، 2015) بعنوان: مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية: دراسة استكشافية-ليبيا.

هدفت الدراسة الي التعرف على مدى إدراك الخبراء الحسابيين أن تتوفر فيهم الخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي (المهارات البرمجية، المستوى التعليمي، كتابة التقارير، مهارة الاتصال، التحليل والتفسير، الإلمام بالمعايير المهنية، جمع الأدلة) ، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوفر في الخبير الحسابي الليبي المهارات الأساسية المطلوبة في المحاسب القضائي، مهارات المراجعة، ومهارات المحاسبة الأساسية، ومهارات كتابة التقرير، ومهارات الاتصال الشفهي، ومهارات المحاسبة التقنية، كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: إدراج موضوعات دراسية ضمن منهج قسم المحاسبة في الجامعات الليبية تلبية متطلبات الخصائص والمهارات المطلوبة في الخبير الحسابي، وتشجيعهم على الانتساب في عضوية المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية في الدول المتقدمة.

• دراسة (فاتح، عبد الغني، 2018) بعنوان: المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي: دراسة ميدانية-مؤسسات مدينة نقرت.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستكشاف ممارسات الفساد المالي ووضع إطار مهني للمحاسبة القضائية للحد من الغش والاحتيال المالي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية وتفعيل دورها وأهميتها في الحد من الغش والتحايل المالي، وكذلك تفعيل دور المحاسبة

القضائية يساهم بشكل مباشر في استقلالية المراجعين والمحاسبين، وأن هناك اتفاقاً بين فئات الدراسة حول أهمية تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من مزايا وإيجابيات تؤكد ضرورة تطبيقها في القطاعات العامة والخاصة، كما أوصت الدراسة بضرورة اقتراح المحاسبة القضائية كتخصص في الدراسات الأكاديمية والجامعية في الجزائر.

• دراسة (jbbbar,2018) بعنوان: **الحاجة إلى المحاسبة والتدقيق القضائي والآثار المتوقعة لتطبيقهما على الكشف عن المخالفات المالية والإدارية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في كشف الغش والاحتيال المالي، وتحديد آثاره السلبية وعواقبها على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، ودور آليات المحاسبة القضائية للحد منها، والتعرف على واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والمراجعة القضائية في البيئة العراقية والجهود المحلية في هذا المجال، وقد كانت أبرز النتائج، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي والخبرة العلمية ومعرفة المحاسب والمدقق بالقوانين والتشريعات وبين اكتشاف الغش والاحتيال المالي للمعرفة المطلوبة، وأوصت الدراسة بنشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي من أجل رفع المستوى الثقافي للمجتمع لمكافحة الفساد المالي والإداري، كما يجب على الجامعات تخصيص منهج مستقل للمحاسبة والمراجعة القضائية مع الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس لمناقشة الحالات العملية التي تتناول حالات الاحتيال والفساد والاحتيال المالي في الشركات لتحديد مدى تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.

• دراسة (دنقر وآخرون، 2020) بعنوان: **مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المستقلين.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذي تقوم به (دعم المحاكمات، جمع الحقائق، وضع الاستراتيجيات للحد من الفساد المالي)، وكذلك التعرف على مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيقها، وأظهرت أهم نتائج الدراسة بوجود إدراك بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذي تقوم به في مجال دعم المحاكمات وكتابة التقارير وتتبع الأحداث وجمع الحقائق والبيانات ووضع الاستراتيجيات التي تفيد في الحد من الفساد المالي، وكذلك توفر المقومات البيئية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة الليبية. وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها: على الجامعات الليبية الاهتمام بالمحاسبة القضائية والاستفادة من الظروف الاقتصادية السائدة في ليبيا التي تساهم بشكل إيجابي في تطبيق المحاسبة القضائية وتعزيز عملها.

• دراسة (حمودي، 2020) بعنوان: **متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى توفر متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر مع تقديم مقترحات من شأنها تساهم في تطوير مهنة المحاسبة القضائية في الجزائر، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها: إن المؤهلات العلمية والعملية، إضافة إلى المهارات المتخصصة والخبرة العالية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية متوفرة في المحاسب الجزائري، وأوصت الدراسة بزيادة الوعي بالمحاسبة القضائية

وأهميتها في الجزائر، وإعداد خطط واضحة وصريحة حول دمج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي في الجزائر.

• دراسة (Asif, 2021) بعنوان: **متطلبات مهارات المحاسبة القضائية في البنغلاديش**

هدفت إلى دراسة احتياجات مهارات المحاسبة القضائية في المؤسسات العامة في البنغلاديش لتحقيق الشفافية في السجلات والدفاتر المالية حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: يمتلك المحاسبون القضائيون بعض المهارات الأساسية والسمات والخصائص المطلوبة لاكتشاف الغش والاحتيال المالي، وأوصت الدراسة بأن الآثار المترتبة على هذه الدراسة يمكن أن تؤدي إلى الحد من الاحتيال والأنشطة الاحتيالية في بنغلاديش حيث إن تحديد المهارات الأساسية والتطوير والتدريب المستمر مهم للغاية في تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية.

• دراسة (عبدالكافي ونصر، 2022) بعنوان: **مدى توفر مقومات المحاسبة القضائية للكشف عن**

**حالات الاحتيال المالي في ليبيا: دراسة استكشافية، طرابلس-سرت: ليبيا.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المهارات والخبرات اللازمة في مجال المحاسبة القضائية للحد من حالات الاحتيال المالي، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، وذلك للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا، حيث تشير النتائج أن معظم أفراد عينة الدراسة قد حرصوا على أهمية توفير المؤهلات العلمية والعملية لتطبيق المحاسبة القضائية، كما أوصت أيضا بضرورة اعتماد مقرر المحاسبة القضائية كبرنامج دراسي يدرس في الجامعات الليبية وإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال مما يساعد في إعداد خطط واضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.

• دراسة (الوردي وآخرون، 2023) بعنوان: **مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في**

**المؤسسات الرقابية بليبيا، دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد.**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا للمحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بليبيا، ومن أهم النتائج يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بخبرة في المحاسبة والمراجعة اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، بالإضافة إلى توافر الأخلاقيات المهنية والمهارات الفنية والتقنية، والذي يعزز من قدرة الموظفين بهذه الأجهزة الرقابية على اكتشاف التلاعب والغش والاختلاسات التي تعنى هذه الأجهزة بمتابعتها، وتعد كل هذه المقومات المذكورة سابقا مقومات أساسية لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، كما أوصت الدراسة بعمل دورات مهنية للمحاسبين في ديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد للوقوف على التحديثات وفق المعايير الدولية، لإعداد التقارير المالية والمراجعة الدولية ومبادي الحوكمة ومعايير الأخلاق الدولية.

**6- ما يميز الدراسة:**

تشابهت الدراسات السابقة وخاصة في البيئة المحلية الليبية في دراسة مدى أهمية ومعرفة مقومات المحاسبة القضائية للحد من الغش والتحايل المالي، كما أثبتت الدراسات السابقة وجود مقومات لإضافة المحاسبة القضائية (المؤهل العملي، المهارات الفنية والتقنية، والأخلاقيات المهنية) وخاصة في البيئة المحلية الليبية، كما تشابهت في مجتمع وعينة الدراسة والتي تم تطبيقها على مؤسسات الخدمية والمتمثلة في الأكاديميين بالجامعات وأيضاً المهنيين في المحاسبة والمراجعة والقانون.

من هذا المنطلق تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تهدف لدراسة الموانع الإدارية والمالية التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، ونتيجة لذلك قام الباحثان باختيار مجتمع وعينة الدراسة جديد وتعتبر الأولى بحسب اطلاع الباحثان، إذ تم اختيار عينة غير عشوائية قصدية من مديري الإدارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام ووحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني).

**7- منهجية الدراسة:**

اعتماداً في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، وإستندنا فيه على البيانات الثانوية لبناء الإطار النظري للدراسة، من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والبحوث العلمية التي تناولت إضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم، أما في الجانب الميداني، فقد استندنا فيه على البيانات الأولية من خلال استخدام الاستبيانات كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، ومن ثم تحليل الإجابات باستخدام حزمة من البرامج الإحصائية (spss).

**8- مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في وزارتي التعليم العالي بليبيا، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة غير عشوائية قصدية من مديري الإدارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام والوحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني).

**9- حدود الدراسة:**

تم وضع حدود الدراسة وفق الآتي:

- الحدود المكانية والزمنية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في مؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)، أما الحدود الزمنية ففي سنة 2024.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة في التعرف على الموانع الإدارية والمالية التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في ليبيا.

**10- الإطار النظري للدراسة:**

يعد التعليم العالي من الركائز الأساسية في نهضة وتنمية المجتمعات، ويأتي دور التعليم العالي نتيجة لتأثير المتبادل بين الجامعات والمجتمع، كما أن درجة تطور الجامعات والمعاهد العليا ترتبط ارتباطاً مباشراً بتطور المجتمع، مما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة مخرجاتها ونوعيتها من أجل مواكبة متطلبات قطاعات العمل وحاجاته ورغباته، والعمل على تغيير المستمر في تطوير وتحديث البرامج التعليمية وخاصة في مجال المحاسبة، ومدى قدرتها على مواكبة التطورات وصنع التغييرات (الحسومي،



(2021)، المالية والقانونية المختلفة التي أدت إلى ظهور الحاجة لخدمات المحاسب في تقديم المعلومات المالية، والتي تمتاز بالمصداقية والموثوقية ومدى الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، ومن خلال الكوارث والانهيارات المالية التي اجتاحت الكثير من المؤسسات، وانتشار الفساد والتحايل المالي والغش من قبل الإدارة والمحاسبين، والتي زادت شكوك مستخدمي القوائم المالية حول وجود مخالفات مالية وغش بالقوائم المالية وعدم مصداقيتها، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية، (فاتح وعبدالغني، 2018، ص. 2)، مما تطلب الأمر حاجة الجهات القضائية لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الطابع المالي والقانوني، وتتامي دور مهنة المحاسبة مع وجود أزمات مالية وقانونية مصاحبة، الأمر الذي تطلب وجود تخصص أو وظيفة تحمل اسم المحاسب القضائي الذي يعمل بصيغة مالية وقانونية في آن واحد، ومن هذا المنطلق يسعى التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد العليا بليبيا إلى تطوير وسد فجوة حاجات ورغبات المجتمع، من خلال مخرجات محاسبية ملمة بمعرفة وتفهم المحاسبة القضائية والقادرة على مواجهة التحديات واكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم المالية.

### 11- أبعاد المحاسبة القضائية في التعليم العالي

قبل التطرق لأبعاد المحاسبة القضائية يرى الباحثان ضرورة التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية والتي عرفت من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسبين القانونيين لجمع وتحليل وتقييم مسألة الإثبات وتفسير النتائج وتوصيلها لقاعة المحكمة أو مجلس الإدارة أو مكان قانوني أو إداري (www.aicpa.org)، كما عرفها (2024) Al-Shurafat et al المحاسبة القضائية هي استخدام المهارات المالية والتحقيقية لحل المشكلات القانونية وتقديم الاستشارات ودعم التقاضي وفحص الاحتيال، وعرفها (2014) et al Alhadrami هي مجال متخصص في المحاسبة يصور الترتيبات التي تنتج عن نزاعات أو دعاوى حقيقية أو متوقعة لدعم التقاضي وكشف التحايل المالي.

لقد تم تعريف المحاسبة القضائية من وجهة نظر الباحثين أنها عبارة عن عمليات مالية وقانونية تتم وفق قواعد ومبادئ ومعايير تنظيمية والتي تقوم بجمع الأدلة الكافية بهدف التقييم والفحص والاختبار بسبب النزاعات القائمة بين طرفين ومن تم تقديم تقرير استشاري وفني محايد لهيئات القضاء للاستدلال والمساعد في الحكم واتخاذ القرار على القضية.

#### ■ بالنسبة للمجتمع:

إن علاقة المحاسبة القضائية بالمجتمع هي علاقة مهمة وحيوية، فالمحاسبة القضائية تلعب دوراً أساسياً في حماية المجتمع من الأنشطة الاحتيالية والجرائم المالية، المحاسب القضائي يقدم أدلة مالية وتحليلات قوية لدعم إنقاذ القانون والتحقيقات القضائية، والوقاية من الجرائم المالية، مما يساعد المجتمع على اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الاحتيال والفساد، ودعم القرارات الاقتصادية، فالمحاسبة القضائية تساهم بشكل كبير في الحفاظ على سلامة النظام المالي والاقتصادي وحماية المصالح العامة للمجتمع (أبكر وآخرون، 2022).

### ■ بالنسبة للجهات القضائية:

تأهيل المحاسبين القضائيين واكتسابهم خبرة ومهارة فنية في تحليل السجلات المالية والمحاسبية ذات الصلة بالقضايا، مما يساعدهم في الكشف عن الاحتيال، وتحديد أنماط السلوك المشبوه، وتقييم الأضرار المادية وتقديم تقارير تحليلية ومعلومات موثوقة للقضاة والمحامين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة (علي، 2023).

### ■ بالنسبة للمنظمات المهنية:

المنظمات المهنية، مثل نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين، تضع المعايير والممارسات المهنية للمحاسبة القضائية، كما تلعب هذه المنظمات دوراً رئيسياً في تنظيم وإشراف ممارسة المحاسبة القضائية مما يساعد في ضمان الكفاءة والنزاهة في هذه المهنة، حيث إن بعض هذه المنظمات تقوم بعملية اعتماد وترخيص المحاسبين القضائيين، مما يضمن توفر المؤهلات والخبرات اللازمة، علاوة على ذلك، تتاصر المنظمات المهنية قضايا المحاسبين القضائيين على المستوى الوطني والدولي، وهذه العلاقة الوثيقة بين المحاسبة القضائية والمنظمات المهنية أمر بالغ الأهمية لتنظيم هذه المهنة وضمان جودة وموثوقية الخدمات المقدمة (الحيالي، 2020).

### ■ دواعي لتطوير المناهج التعليمية لعلم المحاسبة القضائية :

تكمن أهمية التعليم العالي في تزويد الطلاب بالمعرفة النظرية والتطبيقية المتخصصة وتنمية قدراتهم بالتفكير الانتقادي والإبداعي، في مجالات التخصص التي يختارونها، بما يؤهلهم للعمل في المجالات المختلفة، كما تكمن أهمية التعليم العالي في تعزيز البحث العلمي وتطوير المعرفة والتكنولوجيا، مما يسهم في تقدم المجتمع (المجرب وآخرون، 2018).

ونظراً للتطورات الحديثة وظهور التقنيات المستمرة والأساليب الجديدة المستخدمة في مجال الكشف والحد من الاحتيال والغش المالي الذي استوجب من تطوير المناهج التعليمية ومواكبتها لهذه التطورات الحديثة، كما أن الحاجة المتزايدة على خريجي المحاسبة في المجتمع وخاصة في المؤسسات الحكومية العامة والمؤسسات الخاصة لوجود محاسبين متخصصين في مجال المحاسبة القضائية، والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا التركيز على تلبية احتياجات سوق العمل من خلال تطوير وتعزيز الكفاءات العلمية والعملية لخريجها، ومن ضمن هذه المهارات الأساسية التي يكتسبها المحاسب: مهارة التحقق والتحليل والتشريع القانوني، وأيضاً إلمام الخريجين بالمعارف والمفاهيم والتطبيقات والتحليل اللازمة في الجوانب المالية والقانونية، ومدى قدرتهم على التفكير النقدي والتحليل في الكشف عن الاحتيال والتزوير والتلاعب في النظم المحاسبية المالية، وتزويد الخريجين واكتسابهم للمهارات التطبيقية من خلال المعايير المهنية والأخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة ومدى تحديثها مع المعايير والقوانين التنظيمية القضائية بشكل عام مما يهدف إلى تزويد الخريجين بالمعارف والمعايير المحاسبية والقانونية اللازمة لتلبية احتياجاته في مجال التحقيقات المالية. (مسعود، 2015).

## 12- الدراسة الميدانية:

خصص هذا الجزء لوضع الإطار التطبيقي للدراسة من حيث الخطوات، والإجراءات العملية المستخدمة في جمع وتحليل ووصف بيانات عينة الدراسة، ومجالها وحدودها والتحليل الإحصائي المستخدم للوصول إلى الاستنتاجات ومن تم التوصيات.

### أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في وزارتي التعليم العالي بليبيا، وأما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة غير عشوائية قصدية من مديري الإدارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام ووحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)، حيث تم أخذ الوصف الوظيفي من الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي استناداً للقانون رقم (22) لسنة 2008م، وسبب اختيار هذه الشريحة محل الدراسة، يرجع إلى أن هذه الفئة مهتمة بقضايا التعليم العالي ومدى إسهامها في صنع القرارات.

### ب- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- استخدم في هذه الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية للوصول إلى النتائج، وهي كالآتي:
- معامل (ألفا) كرونباخ (Alpha cronbach)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
  - التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and percentages)، لمعرفة الخصائص الأولية لمفردات عينة الدراسة، وتحديد استجابات مفرداتها اتجاه عبارات المقياس التي تتضمنها أداة الدراسة، وتعتبر النسب المئوية تعبيراً رياضياً بمقارنة أرقام بنفس النوع أو وحدات القياس.
  - المتوسط الحسابي (Mean) معيار لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها، والمتعلقة بإجابات أفراد العينة، لمدى ارتفاع أو انخفاض استجاباتها عن كل فقرة، وذلك من خلال ترتيب الفقرات وفقاً لأعلى متوسط حسابي.
  - الانحراف المعياري (standard deviation)، يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي فكلما اقتربت قيمتها من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.
  - اختبار T Test الذي يجرى لدراسة متغير واحد.
- الفرض الصفري (H0): أن متوسط درجة الموافقة حول عبارة يساوي (3).
- الفرض البديل (H1): متوسط درجة الموافقة حول هذه العبارة لا يساوي (3).

### ت- أداة جمع وتحليل البيانات:

تعد الاستبانة من أكثر الوسائل المستخدمة لجمع البيانات، لذلك فقد استخدمت في الدراسة الحالية كأداة لجمع البيانات التي تتطلبها مشكلة الدراسة، وقد صممت بمراعاة المبادئ العامة في صياغة الاستبانة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، مع الأخذ بالاعتبار البيئة المحلية،

حيث تم القيام بمقابلة أفراد العينة وتسليم نموذج الاستبانة لكل منهم وبعد فترة زمنية أخرى أجريت مقابلة للحصول على نموذج الاستبانة بعد استيفائها، والجدول رقم (3-1)، التالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة:

جدول رقم (3-1)

البيان	نماذج الاستبانات الموزعة		نموذج الاستبانة الموزع	العدد	النسبة
	صالحة	غير صالحة			
	30	6	40	4	
	%75.00	%15.00	%100.00		%10.00

المصدر: من إعداد الباحثان

يتضح من معطيات الجدول (3-1) بأن المجموع الكلي للاستبانات الموزعة على عينة الدراسة بلغ (40) استبانة، وعدد إجمالي الاستبانات المستلمة والصالحة (30) استبانة بنسبة (75%)، وهذه النسبة تعتبر صالحة للتحليل والقياس محل الدراسة.

وبناءً على ما سبق فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات أفراد العينة حول فقرات الاستبانة، وتم توصيف درجات القياس، وتحديد المتوسطات الترجيحية لها وفقاً لما هو موضح في الجدول رقم (3-2):

جدول (3-2) توصيف درجات مقياس ليكرت الخماسي وأوزانها الترجيحية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوزن
5	4	3	2	1	1
	15	2,5,8,9,10,11,12,13,14	3,4,6,7	1	1
1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5	

ث - ثبات الأداة:

يقصد به أن يعطي المقياس المستخدم في هذا البحث نفس النتائج إذا ما تم إعادة توزيعها على أفراد العينة في نفس الظروف وللتحقق من ثبات الاستبانة استخدم الباحثان معامل ألفا كرونباخ Alpha (cronbach)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3.3) معامل ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
موانع إضافة المحاسبة القضائية كمنهج في التعليم العالي	15	0.705

يتضح من النتيجة الموضحة في الجدول (3.3)، أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بنسبة (0.705)، وهذا يدل على أن معامل الثبات جيد ومقبول إحصائياً، وفقاً (Pallant, 2013)، تعد ( $\alpha \geq 60\%$ )، مؤشر مقبول في الدراسات الاقتصادية، مما يؤكد ثبات وصلاحيّة استخدام الاستبانة وملاءمتها لأغراض الدراسة.

ج - وصف وتحليل خصائص العينة (البيانات الديموغرافية):

إن وجود المعلومات الديموغرافية في الاستبانة يعد جانباً مهماً يوفر ما يفيد تكوين صورة عن المستجيبين من حيث (المؤهل العلمي، والتخصص، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة)، وعلاوة على ما

سبق فإن معرفة هذه الخصائص يجعل من الإجابات المتحصل عليها أكثر فائدة، والجدول (3-4) الآتي يوضح توزيع خصائص أفراد العينة:

الجدول رقم (3-4) تحليل البيانات الديموغرافية

المؤهل العلمي	النسبة المئوية	التخصص	النسبة المئوية	المركز الوظيفي	النسبة المئوية	سنوات الخبرة	النسبة المئوية
دكتوراه	33.33 %	محاسبة	23.33%	مدير	33.33 %	أقل من 5	3.33%
ماجستير	43.33 %	إدارة	26.67%	رئيس قسم	30.00 %	من 5 إلى أقل من 10	13.33 %
بكالوريوس	13.33 %	اقتصاد	6.67%	رئيس وحدة	23.33 %	من 10 إلى أقل من 15	20.00 %
دبلوم عالي	3.33%	قانون	10.00%	موظف	13.33 %	15 سنة فأكثر	63.33 %
غير ذلك	6.67%	هندسة	16.67%				
		غير ذلك	16.67%				
المجموع:	100%	المجموع	100%	المجموع	100%	المجموع	100%

من خلال النتائج والمؤشرات الظاهرة بالجدول رقم (3-4)، يمكن تفسير خاصية كل متغير ديموغرافي

ومدى الاستفادة منه في هذه الدراسة، كما يلي: -

- من حيث المؤهل العلمي: تشير النتائج أن الذين يحملون مؤهلات علمية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس، دبلوم عالي)، كانت بنسبة إجمالية (93.33%)، هذا يدل على أن المستهدفين لتعبئة الاستبانة يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا مؤشر إيجابي يدعم الدراسة.
- من حيث التخصص: من خلال النتائج تبين أن تخصصات العينة المستهدفة ملائمة لفهم وإدراك موضوع الدراسة، والتي كانت تخصصاتهم العلمية (محاسبة، إدارة، اقتصاد، قانون).
- من حيث المركز الوظيفي: تشير نتائج هذه الخاصية المستهدفة، أنها تمت وفق ما هو المطلوب من الباحثين، وهذا يضيف الثقة ومصداقية النتائج.
- من حيث سنوات الخبرة: تبين نتائج أفراد العينة المستهدفة لهذه الخاصية من الذين يمتلكون سنوات خبرة (15 سنة فأكثر) كانت أعلى نسبة (63.33%)، وهذا يدل على أن هذه العينة تمتلك خبرة عملية وتطبيقية في مجتمع محل الدراسة.

ح- فرضية الدراسة:

توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا، للإجابة على هذا التساؤل تم احتساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وفق الجدول التالي:  
فرضية الدراسة:

توجد موانع إدارية ومالية لإضافة مقرر المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا

للإجابة على هذا التساؤل تم احتساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وفق الجدول التالي:

الجدول (9.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة

ال فق رة	الموضوع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة t	sig مستوى الدلالة	الرأي العام
1	للمحاسبة القضائية أهمية ودور في تقليل الغش والتحايل المالي للمؤسسات العامة والخاصة بالدولة الليبية.	.830	4.00	6.595	.000	موافق
2	لديكم إمام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية.	.730	3.13	1.000	.326	محايد
3	توجد خطط مستقبلية محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.	.971	3.43	2.443	.021	موافق
4	عدم وجود دعم مادي كافي وضعف اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة، لإضافة مناهج دراسية إضافية مناهج المحاسبة القضائية.	1.165	3.57	2.664	.012	موافق
5	محدودية البنية التحتية تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية ضمن المناهج الدراسية.	1.095	3.20	1.000	.326	محايد
6	هناك إدارة أو قسم مختص بدراسة الأبحاث العلمية داخل الوزارة.	1.008	3.47	2.536	.017	موافق
7	توجد لجان تعمل على متابعة وتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية العالي من الوزارة.	1.165	3.57	2.664	.012	موافق
8	هناك ضعف في الاتصال بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، بخصوص الأبحاث العلمية، والتي تمس قضايا الساعة وتواكب التطور (المحاسبة القضائية).	.994	3.33	1.836	.077	محايد
9	ضعف إحالة أهم النتائج والتوصيات الأبحاث العلمية من الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، إلى إدارتكم لأخذها موضع التنفيذ.	1.112	3.27	1.313	.199	محايد
10	هل لدى المراكز البحثية التابعة للوزارة رؤى وأهداف وأبحاث علمية متعلقة بمجال المحاسبة القضائية.	.960	3.10	.571	.573	محايد
11	هل تعمل المراكز البحثية التابعة للوزارة (هيئة البحث العلمي) على متابعة نتائج وتوصيات الأبحاث الصادرة من الجامعات والمعاهد العليا.	1.031	3.20	1.063	.297	محايد
21	توجد مشاركة لأصحاب المصالح والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية.	.871	3.00	.000	1.000	محايد
13	هل توجد آليات وإجراءات في التواصل مع المنظمات المهنية المختصة في مجال المحاسبة والمراجعة (نقابة المحاسبين).	.923	2.90	-593	.557	محايد
14	هل هناك تعاون أو شراكة مع المؤسسات ذات العلاقة (الهيئات القضائية)، بشأن دعم المحاسبة القضائية، وإيجاد فرص عمل للخريجين.	1.074	2.87	-680	.502	محايد
15	التشريعات القانونية واللوائح السائدة بشأن التعليم العالي، تعيق من إضافة مناهج دراسية جديدة.	.938	2.50	-2.921	.007	غير موافق
	جميع الفقرات	.327	3.24	3.946	.000	محايد

من الجدول (9.3) نجد أن الفقرة (1) ونصها " للمحاسبة القضائية أهمية ودور في تقليل الغش والتحايل المالي للمؤسسات العامة والخاصة بالدولة الليبية"، جاءت بمتوسط حسابي (4)، أي بدرجة (موافق)، ومستوى الدلالة (0.000) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

في حين نجد أن الفقرة (2) ونصها " لديكم إمام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية" جاءت بمتوسط حسابي (3.13)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (0.326). وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

كما نجد الفقرة (3) ونصها "توجد خطط مستقبلية محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي" ومستوى الدلالة (0.021) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

نجد الفقرة (4) ونصها " عدم وجود دعم مادي كافٍ وضعف اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة، لإضافة مناهج دراسية كإضافة منهج المحاسبة القضائية."، جاءت بمتوسط حسابي (3.57)، أي بدرجة (موافق)، ومستوى دلالة (0.012)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

بينما نجد أن الفقرة (5) ونصها " محدودية البنية التحتية تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية ضمن المناهج الدراسية" جاءت بمتوسط حسابي (3.20)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (0.326). وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

كما نجد الفقرة (6) ونصها " هناك إدارة أو قسم مختص بدراسة الأبحاث العلمية داخل الوزارة" ومستوى الدلالة (0.017). وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

نجد الفقرة (7) ونصها " توجد لجان تعمل على متابعة وتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية العالي من الوزارة"، جاءت بمتوسط حسابي (3.57)، أي بدرجة (موافق)، ومستوى دلالة (0.012)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

في حين نجد أن الفقرة (8) ونصها " هناك ضعف في الاتصال بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، بخصوص الأبحاث العلمية، والتي تمس قضايا الساعة وتواكب التطور (المحاسبة القضائية)" جاءت بمتوسط حسابي (3.33)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (0.077). وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

وأن الفقرة (9) ونصها " ضعف إحالة أهم النتائج والتوصيات الأبحاث العلمية من الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، إلى إدارتكم لأخذها موضع التنفيذ " جاءت بمتوسط حسابي (3.27)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (0.199). وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

نجد الفقرة (10) ونصها " هل لذا المراكز البحثية التابعة للوزارة رؤى وأهداف وأبحاث علمية متعلقة بمجال المحاسبة القضائية"، جاءت بمتوسط حسابي (3.10)، أي بدرجة (محايد)، ومستوى دلالة (0.573)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

كما نجد الفقرة (11) ونصها " هل تعمل المراكز البحثية التابعة للوزارة (هيئة البحث العلمي) على متابعة نتائج وتوصيات الأبحاث الصادرة من الجامعات والمعاهد العليا " ومستوى الدلالة (0.297). وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

نجد الفقرة (12) ونصها " توجد مشاركة لأصحاب المصالح والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية " جاءت بمتوسط حسابي (3.20)، أي بدرجة (محايد)، ومستوى دلالة (1.000)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

نجد الفقرة (13) ونصها " هل توجد آليات وإجراءات في التواصل مع المنظمات المهنية المختصة في مجال المحاسبة والمراجعة (نقابة المحاسبين) " جاءت بمتوسط حسابي (2.90)، أي بدرجة (محايد)، ومستوى دلالة (0.557)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

بينما نجد أن الفقرة (14) ونصها " هل هناك تعاون أو شراكة مع المؤسسات ذات العلاقة (الهيئات القضائية)، بشأن دعم المحاسبة القضائية، وإيجاد فرص عمل للخريجين " جاءت بمتوسط حسابي (2.87)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (0.502). وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

وأن الفقرة (15) ونصها " التشريعات القانونية واللوائح السائدة بشأن التعليم العالي، تعيق من إضافة مناهج دراسية جديدة " جاءت بمتوسط حسابي (2.87)، أي بدرجة (غير موافق)، وكان مستوى الدلالة (0.007). وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.050).

من خلال تفسير النتائج يبين الجدول رقم (9.3) تحليل البيانات المتعلقة "بوجود موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا"، حيث يتضح أن أعلى متوسط حسابي للمشاركين كان (4.000) بانحراف معياري (0.830) وأن أقل متوسط حسابي كان (2.50) بانحراف معياري (0.938)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.24) والانحراف المعياري (0.327) وهذا مؤشر إلى وجود تجانس في ردود أفراد العينة المشاركين في الدراسة (محايد) على أنه توجد موانع إدارية ومالية لإضافة مقرر المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا. أما بخصوص فرضية الدراسة فتبين أن قيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي (p\_value= 0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)، فعليه تقبل الفرضية القائلة توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا.

### 13- النتائج:

من خلال تحليل البيانات إحصائياً تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1) توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج في وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتقني والفني.
- 2) هناك ضعف (الجهات التنفيذية في الدولة) ومحدودية البنية التحتية، تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي.
- 3) بينت نتائج الدراسة بعدم وجود دعم مادي كافٍ من الجهات التنفيذية على تطوير العملية التعليمية.
- 4) لا توجد رؤى وأهداف للمراكز البحثية التابعة لوزارتي التعليم العالي للعمل على إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي.
- 5) بينت نتائج الدراسة بوجود إدارة وقسم مختص وكذلك لجان داخل الوزارة تعمل على متابعة وتطوير المناهج التعليمية.
- 6) هناك ضعف في اتصال وزارتي التعليم العالي بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية وخاصة بالقضايا التي تواكب التطور المحاسبي.
- 7) لا توجد آليات واضحة لمشاركة أصحاب المصالح (نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين والهيئات القضائية) لأهم القضايا التي تمس المحاسبة القضائية بشأن مناهج دراسية جديدة.
- 8) هناك تشريعات قانونية بشأن التعليم العالي لإضافة مناهج دراسية جديدة.



#### 14- التوصيات:

- بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج فإننا نوصي بالآتي:
- 1) زيادة اهتمام ووعي وزارتي التعليم العالي للدولة الليبية بالجوانب الإدارية والمالية، التي من شأنها تدعم إضافة وتطوير المناهج التعليمية.
  - 2) نوصي بضرورة اهتمام الجهات التنفيذية للدولة الليبية بتقديم الدعم المالي الكافي للبنية التحتية لوزارتي التعليم العالي.
  - 3) ضرورة وضع خطط ورؤى وأهداف واضحة من قبل الهيئة البحث العلمي لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج.
  - 4) زيادة إدراك وزارتي التعليم العالي في ليبيا بأهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من الغش والتحايل المالي في المؤسسات العامة والخاصة.
  - 5) نوصي بضرورة اتصال والتواصل وزارتي التعليم العالي بالجامعات والمعاهد العليا والكليات التقنية والمراكز البحثية لأهم نتائج وتوصيات البحث العلمي التي تمس القضايا المحاسبية (المحاسبة القضائية).
  - 6) ضرورة مشاركة أصحاب ذوي المصالح، وخاصة نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين والهيئات القضائية في معرفة أهم القضايا والمشاكل التي تمس المحاسبة، والتي من شأنها يتم ووضع اليات واضحة لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج.

#### 15- المراجع:

- أبكر، صديق آدم، عمر، أحمد محمد، آدم، يس عبد الرحيم وعبد المنعم، أسامة عبد القادر. (2022). واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، مج 2 (42)، 863-880.
- بوفرح، أمينة. (2022). دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة القوائم المالية والكشف عن الفساد، *مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية الجزائرية*، مج 7 (2)، 174-187.
- الحسومي، فوزي محمود. (2021). تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، مج 8 (1)، 292-309.
- حمودي، إلهام. (2020). *متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر: دراسى استطلاعية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- الحيالي، مصطفى عبد السلام. (2020). *مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم الارنية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- دنقر، عبد السلام أحمد، حمودة، نورالدين عبد الله، زرتي، محسم محمد (2020، نوفمبر 28-30). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا، (ورقة علمية). المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية طرابلس، ليبيا.
- عبدالكافي، أشرف سالم، نصر، ضحى الغناي. (2022). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا، مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية، مج 12 (2) , 33-43.
- العرفي، فتحي موسى. (2018). مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لبرنامج التعليم العالي: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- علي، أحمد عباس. (2023). دور المحاسبة القضائية في تطوير أداء مراقب الحسابات للحد من الفساد المالي والإداري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- فاتح، شاهد، عبد الغني، شارف. (2018). المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- المجرب، أنور صالح، الغريب، ماجد المبروك، القريو، محمد عبد السلام (2018، ديسمبر 12-13). دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي، (ورقة علمية). المؤتمر العلمي الرابع، جامعة النجم الساطع.
- مسعود، اميد السنوسي. (2015)، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية: دراسة استكشافية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية الليبية مصراتة.
- الوريدي، عبد الرحمن احمد، سرير، عبد الله ادريس، الفاخري، صلاح محمد. (2023)، مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربولي جامعة المرقب، (8) , 1-19.

Alhadrami, A. & Hidayat, S. (2014, june 16-18). *Obstacles to Integrating Forensic Accounting in the Accounting Curriculum: The case of Bahrain*. (Scientific paper). Proceedings of Eurasia Business Research Confrence, Istanbul, Turkey.

Alshurafat, H.& John, S.& Gregory, J.& Claire, B.(2024) Obstacles Facing the Development of Forensic Accounting Curricula within the Australian Universities: Exploring Perspectives of Practitioners, *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, Vol. 18 (2), 188- 195.

Asif, M, (2021), Components of Forensic Accounting Skills, *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, Vol. 12 (7), 11301- 11306. <https://www.tojqi.net>

<http://www.aicpa.org>. -

Jabbar, Nadhim Shaalan, jabbar, Fadhil Shaalan,( 2018), The Need to Accounting and Judicial Auditing and the Expected Effects of Their Application on the Detection of Financial and Administrative Irregularities (An Exploratory Study in Iraqi Accounting Environment), Research Article, Vol 22 (2).

-Septarina, P.& Ludigdo, U.& Gugus, I. (2014), The perception of the practitioners and students towards the subject of forensic accounting and fraud examination, *Journal of Economics Business and Accountancy Ventura*, Vol 17 (2), 281- 292.